

الأزمة الاقتصادية العالمية في الصحافة اليقظانية (1929-1933) (الشيخ إبراهيم أبو اليقظان أنموذجاً)

The global economic crisis in alert journalism (1929-1933) (Abou El-Yakdane Sample)

د/ محمد الحاكم بن عون

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
benaoun-mohammedelhakem@univ-eloued.dz

تاريخ الإرسال: 2020/08/17 تاريخ القبول: 2021/04/13

الملخص:

يعد أبو اليقظان رائداً من رواد الصحافة الجزائرية، التي تطرقت إلى عديد القضايا السياسية والثقافية والاقتصادية، ومن بين المسائل الاقتصادية المتطرق لها؛ الأزمة الاقتصادية العالمية (1929)؛ فتحدثت عن سرد ووصف منشأ الأزمة وأسبابها وبيّن مدى ارتباط اقتصادات الدول بعضها ببعض، كما تحدث بشكل خاص عن الجزائر في ظل الأزمة؛ رغم وفرة إنتاج الفلاح الجزائري آنذاك في تلك الأعوام (1929-1933). كما اقترح حلول للأزمة من منظور الشريعة الإسلامية، فانطلاقاً من الديباجة يحاول هذا المقال الإجابة عن إشكالية مفادها: ما مدى تماشي أفكار وآراء الصحافة اليقظانية مع الأزمة الاقتصادية العالمية؟
الكلمات المفتاحية: أبو اليقظان؛ الصحافة؛ الأزمة الاقتصادية؛ العالمية؛ 1929م.

Summary:

Abou El-Yakdane is one of the pioneer of the Algerian journalists who has touched on many political, cultural and economic issues, and among the economic issues touched upon; The World Economic Crisis (1929); He talked about recounting and describing the origin of the crisis and its causes and explaining the extent to which the economies of countries are related to each other, as he spoke in particular about Algeria in light of the crisis; Despite the abundance of Algerian farmer production at the time in those years (1929-1933). He also suggested solutions to the crisis from the perspective of Islamic law. Starting from the preamble, this article attempts to answer the problematic effect: How well do the ideas and opinions of the presumptive press correspond to the global economic crisis?

Key words: Abou El-Yakdane; Journalism; Crisis; Economic; International; 1929.

مقدمة:

الأزمة الاقتصادية أو ما يعرف بالكساد العالمي؛ والتي حدثت بين الحربين العالميتين (1929م)، وأسالت الكثير من الحبر تحليلاً وتفسيراً؛ لمعرفة الأسباب الحقيقية لهذه الأزمة، وانعكاساتها ونتائجها على الدول الرأسمالية وغيرها من المستعمرات، ومن بين هذه الكتابات، ركّزنا على كتابات إبراهيم أبو اليقظان الجزائري من خلال صحفه؛ والتي تعتبر مصدراً للوضع الاقتصادي العالمي بشكل عام وللوضع الاقتصادي الجزائري بشكل خاص؛ ومن خلال هذه الورقة البحثية سنبين كيف حلّ الصحفي الإصلاحى الجزائري (إبراهيم أبو اليقظان) هذه الأزمة من منظوره الإسلامى؟ وكيف أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية على

الاقتصاد الجزائري وعلى وضعه الاجتماعي؟ وما الحلول التي اقترحها - أبو اليقظان- للخروج من هذه الأزمة؟

- وإحاطة بهذه الإشكالية تمّ تقسيم هذت البحث إلى ست نقاط أساسية، هي:
- أولاً- التعريف بأبي اليقظان.
 - ثانياً- وصف الأزمة الاقتصادية العالمية.
 - ثالثاً- أسباب هذه الأزمة.
 - رابعاً- مظاهر الأزمة و تداعياتها
 - خامساً- الجزائر إبان الأزمة الاقتصادية العالمية.
 - سادساً- الحلول المقترحة للأزمة الاقتصادية العالمية.
- أولاً- التعريف بأبي اليقظان* (1888-1973):

هو إبراهيم بن عيسى بن يحيى بن داود²، ولد بالقرارة، وتعلّم بكتّابها، ثم درس عند الشيخ إبراهيم اطفيش ببني يزقن. التحق بتونس للدراسة (1912)³، وأشرف على بعثات الطلبة المزابيين إلى الزيتونة هناك (1917)، كما كانت له مشاركة نضالية وسياسية مناهضة للاحتلال الفرنسي، ثم عاد إلى الوطن، واهتم بالعمل الصحفي (1926-1938)، وساهم بعد استقراره في العاصمة في تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وإنشاء مطبعة عام (1931)، وبعد 1938 استقر في مسقط رأسه، متفرغاً للتأليف والعمل الاجتماعي والتربوي، كما كان عضواً فعالاً في لجنة الإغاثة والدفاع عن فلسطين العربية (1948)؛ فهو صحفي وكاتب وشاعر، من رجال الإصلاح والتجديد أصيب بشلل نصفي (1956)، توفي في 1973/03/30م، ومن أثاره "سلم الاستقامة" في الفقه، سبعة أجزاء، "سليمان باشا الباروني"، جزآن، و"تاريخ صحف أبي اليقظان"، و"ملحق السير"، و"ديوان شعر" طبع سنة 1932م⁴.

كما اهتم بالقضايا الاقتصادية في صحفه، خاصة موضوع الأزمة الاقتصادية (1929)، محلّ الدراسة، في كل من جريدة ميزاب⁵، والمغرب⁶، والنور⁷.

ثانياً - وصف الأزمة الاقتصادية (1929-1933) :

بدأت الأزمة بانهيار أسعار الأسهم في بورصة "ول ستريت" بنيويورك في سبتمبر 1929م؛ بعدما سارع المستثمرون ببيع ما لديهم من أسهم، مما جعل أسعارها في تدني مستمر، ووجد آلاف المساهمين أنفسهم مفلسين، وخسرت البورصة 30 مليار دولار، و50% من قيمتها ما بين 22 أكتوبر حتى 13 نوفمبر 1929⁹.

بعد شهر من بداية الأزمة وبالضبط في 1929/10/29 أعلنت عشرات المؤسسات المالية - في الوم.أ- إفلاسها، وأغلقت العديد من المصانع، وسرّحت أعداد هائلة من العاملين¹⁰، وأفلست مئات البنوك وشركات التأمين، ومن الوم.أ انتشرت الأزمة إلى أسواق عالمية وتوقفت عجلة الإنتاج في البلدان الرأسمالية، فقد شهدت البلدان الصناعية الستة (الوم.أ، اليابان، فرنسا، ألمانيا، إنجلترا، إيطاليا)، انخفاضاً في دخلها الوطني يقدر بال نصف، كما عرفت التجارة الخارجية انكماشاً ب 40% سنة 1929، وب 74% مقارنة بالسنوات السابقة¹¹؛ فقد أظهرت عديد المقالات التي تبشّر بانتقال العرش الرأسمالي إلى الاشتراكية حسب تنبؤات كارل ماركس؛ أي تهديد النظام الرأسمالي خاصة في أوروبا الغربية.

انتشرت الأزمة من الوم.أ إلى كافة دول العالم انتشار النار في الهشيم؛ وهناك من ربط هذا الانتشار بالجغرافيا؛ أي القرب والبعد من الوم.أ¹²، لكن هذا الأمر غير صحيح، لأن الأزمة بدأت أمريكية ثم انتقلت

الأزمة الاقتصادية العالمية في الصحافة اليقظانية (1929-1933)

إلى الدول الأوروبية ومستعمراتها بحكم العلاقات الاقتصادية التي كانت بينها (الإقراض والاقتراض)، أما الدول المجاورة للوم. فتأثرت بالأزمة بحكم العلاقات الاقتصادية المباشرة (التبادل التجاري). اشتدت الأزمة في العالم وخاصة في الدول الأوروبية، والتي سارعت لإيجاد حلول، وكان من مظاهرها: عقد العديد من الاجتماعات على غرار الملتقى الشيوعي بموسكو (جويلية 1930)، الذي تحدث عنه أبو اليقظان في العدد الثامن من جريدة المغرب.

ثالثا- أسبابها:

أطلق أبو اليقظان تعبيراً عن مدى شناعة هذه الأزمة لفظ: حيرة (احترار) في جريدة "النور" في عددها الرابع الصادر في 06 أفريل 1931؛ الذي يدل على انشغال الرأي العام العالمي بمختلف فئاته ومراكزه من رجال السياسة وأهل الاقتصاد حول أسباب الأزمة، وهو ما جاء في قوله: "لقد حار أساطين السياسة وعلماء الاقتصاد في هذه الأزمة العامة وتحليل أسبابها وتشخيص أدوائها وتوجسوا خيفة وتوقعوا شرا مستطيرا... وقد أرجع بعض خبراء الألمان أسبابها إلى 225 سببا"¹³؛ هذه الأسباب، المتعلقة بظرفية الإنتاج ووسائله وأرباب العمل والقروض البنكية، وقد أورد أبو اليقظان أهمها¹⁴ قائلا: "عدم اتزان حالة العالم الاقتصادية في الفترة التي تلت الحرب. وتدفق النقود وكثرة الإنتاج. ونزول الديون، وظهور تأثير الإنتاج في انخفاض الأسعار، واستعمال الآلات الميكانيكية بدون انقطاع حتى زاد الإنتاج في حين قلت فيه اليد العاملة"¹⁵ وسنفضّل في هذه الأسباب بسرد النقاط الآتية:

1- عدم اتزان حالة العالم الاقتصادية في الفترة التي تلت الحرب: إنّ الانتعاش الاقتصادي الكبير عقب الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، والتي كان من نتائجها اعتبار الوم. أ الرباح الأكبر في الحرب؛ حيث دخلت- في الشوط الثاني- بعد مارس 1917، بإيعاز من اللوبي اليهودي الذي دفع بالوم. أ، لأتون حرب مع دول الوفاق خاصة الإنجليز؛ لتمرير وعد بلفور المشؤوم (02/11/1917)، فحققت انتصارات على دول الحلف (النمسا والمجر- الدولة العثمانية- ألمانيا)¹⁶.

ومن نتائجها كذلك دول منهزمة؛ فُرضت عليها عقوبات كألمانيا والنمسا والمجر والدولة العثمانية، ودول أنهكتها الحرب- رغم انتصارها- كفرنسا¹⁷ وبريطانيا؛ فالدول المنهزمة أو المنتصرة على السواء وجدت نفسها مضطرة للاقتراض من الرباح الأكبر من هذه الحرب (الوم. أ)، إذن فعالم ما بعد الحرب بقيت مشحونة ومتوترة، بكلّ ما تحمله هذه الكلمة من دلالات؛ لاسترجاع القوة المفقودة (فرنسا، بريطانيا)، كما كان انكسارا لكلّ من ألمانيا وإيطاليا¹⁸، فضاعفت الدول الأوروبية من القروض والاستثمار، فعادت بقوة في المجال الصناعي والزراعي وحتى العسكري¹⁹ لمضاعفة الإنتاج؛ مما أدى إلى تقلص الطلب الأوربي-منذ عام 1925- على المنتجات الأمريكية؛ الأمر الذي أدى إلى تكديسها في مخازنها (الوم. أ) خاصة في سنة 1929م²⁰.

2- تدفق النقود على الوم. أ: إن الرخاء الأمريكي-السابق الذكر- أدى إلى التوسعة في الاستثمار والزيادة في إنشاء البنوك والتنافس في الإقراض في شتى مجالاته العقارية والاقتصادية الأخرى (صناعة-زراعة-تجارة)؛ مما أدى إلى هبوط أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية بنسبة 13%، ثم توالى انهيارات في أسواق المال حتى امتدت بشراسة على الجانب الحقيقي للاقتصاد الأمريكي، مما انجر عنه انهيار في حركة المعاملات الاقتصادية²¹. وهناك عدة أسباب أدت إلى الإقراض والاقتراض منها²²:

أ- السياسة النقدية والمصرفية المشجعة؛ فكثرة البنوك التي تؤدي إلى هذا الغرض، رغبة في تكوين عائد لهذا الدين، خلق الحمى التنافسية بين هذه البنوك، مما جعلها تساهم في الإقراض بشكل كبير جدا.

ب- السيولة الوفيرة التي تدفقت على الوم.أ؛ باعتبارها الراح الأكبر من الحرب العالمية الأولى كما أشرنا إلى ذلك في العنصر السابق.

ج- عوامل دافعة على طلب القرض؛ وعلى رأسها ردّ الاعتبار للدول المنهزمة، واسترجاع القوة والهيمنة من قبل الدول المنتصرة، كما أن قلّة مداخل الناس مع ارتفاع الحاجات المعيشية؛ خاصة في ظل التطور الصناعي الحاصل، لتحقيق رفاهية على المستوى المعيشي، كان من بين أهمّ هذه الدوافع.

3- وفرة الإنتاج: أدى التنافس الاقتصادي المحموم -عقب الحرب العالمية الأولى- إلى تراكم الإنتاج الصناعي وتحسن تقنيته؛ مما أثر إيجاباً على الإنتاج الزراعي وزاد في وفرته (إحلال الآلات الحديثة)، كما أسهمت الظروف الطبيعية الملائمة في هذه الوفرة، وهي السبب الرئيس في الأزمة، وهذا ما عبّر عنه أبو اليقظان قائلاً: "...ومنهم من ذهب إلى أن السبب الرئيس لذلك هو كثرة الإنتاج والمحصول الزراعي والصناعي؛ أي رجحان كفة العرض وخفة كفة الطلب واختلال التوازن بينهما اختلالاً فاحشاً"²³، ووصف من يعتقد بأن وفرة الإنتاج تسهل المعيشة بـ "بادي الرأي" في قوله: "ويتخيل لبعض بادي الرأي أن بكثرة المحصول وتراكمه يقع الرخاء وتسهل المعيشة على الضعف وليس الأمر كذلك ما دامت المحصولات أكثر من حاجة المستهلكين على وجه العموم"²⁴ غير أن تراكم هذه السلع أدى إلى كثرة العرض؛ ويضرب مثلاً بالفلاح في هذه الظرفية الحرجة قائلاً: "فالفلاح إما أن يبيع محصوله بالسعر الذي يحقق له الربح وهذا لا يكمن تحقيقه في ظل تراكم المحاصيل، وإذا باعه بالسعر الذي يرضي المستهلك فإنه يتكبّد خسائر باهضة، وهاتان العمليتان تؤديان إلى كساد السلع المخزّنة في الدكاكين"²⁵.

إن التناقض الحاصل في النظام الرأسمالي مرده إلى قوتين متعاكستين²⁶ وهما:

أ- قوة أولى تدفع في اتجاه زيادة الأرباح من أجل زيادة التراكم الرأسمالي، ومن ثم الضغط على الأجور؛ وهو ما يقلل من القدرة على امتصاص الإنتاج المتزايد، مهما بلغت أجره الموظفين والعاملين.

ب- قوة ثانية تدفع باتجاه زيادة الأجور، من أجل زيادة الإنفاق اللازم لاستيعاب الإنتاج المتزايد؛ لضمان عجلة الإنتاج والتراكم في الدوران.

ومن البديهي أن القوة الإنتاجية تتغلب على قوة الإنفاق؛ أي تعجز الدخول المتاحة للإنفاق، على استيعاب الإنتاج المتحقق؛ مما ينجّر عنه أزمة الإفراط في الإنتاج أو نقص في الاستهلاك، مما انجرّ عنها انخفاض في سعر تلك المنتوجات، التي تهافت إلى ما دون تكلفة الإنتاج، مما جعل عديد الدول تعتمد إلى إتلاف هذه السلع (رميها في البحار والمحيطات)، وهو ما عُرف "بالكساد العظيم".

4- استعمال الآلات الميكانيكية بدون انقطاع: يرى أبو اليقظان موافقاً لما توصل إليه الخبراء الألمان؛ في أن التطور الحاصل في القطاع الصناعي؛ مرده إلى كثرة استعمال الآلات الميكانيكية، أو ما عرف بالثورة الصناعية الثانية²⁷، وأشار إلى استمرارية استخدام الآلة؛ حتى زاد الإنتاج لتحقيق قوة اقتصادية، مؤكداً التنافسية التي طبعت عالم ما بعد الحرب الأولى، وهو ما جاء في قوله: "فمنهم من ذهب إلى أن السبب في ذلك هو التنافس الصناعي بين الأمم... لاختراع أحسن الأساليب وأتقنها وأسرعها في الإنتاج للتحصل على كميات وافرة من المصنوعات أتقن صنعا وأرخص ثمنها لمنافسة زميلاتها"²⁸، لكن هذا التطور الحاصل لم يكن في صالح اليد العاملة، التي حلت محل الإنسان بنسبة كبيرة؛ لقوله: "فتلجأ هذه إلى الإقلال من الإنتاج فتشبه البطالة بطبيعة الحال ثم التدهور"²⁹.

رابعاً- مظاهر الأزمة و تداعياتها:

أورد أبو اليقظان عديد التداعيات والانعكاسات السلبية على المجتمعات جرّاء الأزمة الاقتصادية العالمية نلخصها فيما يأتي:

1- **تأثر الفلاح محرّك الاقتصاد الأول بالأزمة:** رأى أبو اليقظان أن الفلاح هو النواة المنتجة وهو المتأثر الأول بالأزمة، في قوله: "يتضح لنا أن العضو المنتج والعنصر المنعش للحياة الاقتصادية هو الفلاح فبفضلة تتحرك دواليب الصناعة فالتجارة، فإذا بارت فلاحته بسبب من الأسباب وتكدست محصولاته بوجه من الوجوه توقفت دواليب الصناعة والتجارة نمت البلوى وحاقت المصيبة"³⁰؛ أي أن كلا القطاعين الصناعي والتجاري مرتبطين بالقطاع الزراعي؛ فالفلاح يحرك الاقتصاد أو يثبطه في حالة بوار سلعته.

2- **نزول الديون:** الإقراض بأجل محدد، ينجر عنه فائدة (ربا)، وقد تتضاعف هذه "الفائدة" إذا لم يسدد في الأجل من قبل المدان، وأكبر الدول الدائنة هي الوم.أ، فعند امتناع المدان عن سداد دينه فسيؤثر على المقرض الذي يضطر إلى بيع دين هذا الأخير بقيمة أقل (في شكل سندات)، مما أدى إلى انخفاض قيمة الدين.

3- **توقف دواليب الحركة الاقتصادية:** وهو ما جاء في قول أبي اليقظان: "إن العالم يزرح تحت أثقال عظيمة من الأزمة الاقتصادية فما من أمة وما من شعب إلا وسمع منه الأنين ومُرّ الشكوى من البوار والكساد الذي حل بمحصولاته وبضائعه حتى توقفت دواليب الحركة الاقتصادية"³¹.

4- **انتشار البطالة:** ووصفها أبو اليقظان بـ"داء البطالة" في قوله: "وأخذ داء البطالة يتنامى في أعظم الأمم حركة ونشاطاً..."³² هو نتيجة لتوقف دواليب الحركة الاقتصادية بعد الإنتاج المتزايد- ونتيجة لحلول الآلة محل الانسان وهو ما جاء في قول أبو اليقظان "... وكل تقدم في المدنية"³³ يسبب البطالة ويضخمها ويجعلها في شكل مخطر"³⁴؛ غير أن التطور الحاصل في المدينة يسّر حياة الفرد في الماديات وسهّل معيشته، لإيصاله إلى مستوى عال، ومن سلبياته تضخيم البطالة؛ فهي تحصيل لعدم تسويق الإنتاج المتكدس؛ مما يضطر برب العمل تسريح نسبة كبيرة من العمال، إن لم يكونوا كلهم بعد توقيف المصنع وهو ما جاء في قوله: "من تفاقم البطالة الناشئة عنها حتى بلغ مجموع البطالين نحو 20 مليوناً ومجموعهم هم وعائلتهم 60 مليوناً..."

5- **زيادة الفقر:** هذا البؤس والحرمان مرده إلى تفشي ظاهرة البطالة، فكل عامل يتكفل في المتوسط بعائلة بفرد واحد على الأقل، فبتوقف مصدر رزقهم، وصعوبة إيجاد عمل في ظرفية الأزمة، يجعلهم يعانون الفاقة وما يترتب عنها من آفات اجتماعية.

6- **التأثير النفسي للأزمة:** وصف أبو اليقظان الأزمة الاقتصادية الخانقة، التي أثّرت على النفسية العامة، وشبهها بالحوض المحيط بالشجرة قائلاً: "إذا كان للأحواض تأثيرها الكبير على الأشجار... فللجيوب تأثيرها الفعال على النفوس... فعلى قدر نفس الأحواض كبراً وصغراً وامتلاءً وفراغاً تكون حال الشجرة كذلك حال النفوس والقلوب تدور وتتقلب حول الجيوب فالقحط الذي يصيب الجيوب... أما جمهور الأمم فإنك ترى رضاهم وسخطهم بسطهم وانقباضهم... كل ذلك تحت تأثير الحالة الاقتصادية فإن كانت رغبة في نعيم وإن كانت شديدة ففي جحيم"³⁵، إذن تتأثر نفسية الإنسان بما في جيبه فتراه عبوساً عند اشتداد الأزمة؛ ومنشرح النفس فترة الرخاء.

7- **الأحداث السياسية في هرم السلطة الدول الأوروبية:** تأثرت العديد من الدول بالأزمة الاقتصادية العالمية، ومن ذلك³⁶:

- وصول النازيين للحكم ونهاية الرايخ الثاني في ألمانيا.
- نهاية الإمبراطورية النمساوية المجرية.
- سقوط النظام القيصري بروسيا وظهور النظام الاشتراكي³⁷.

هذه التغييرات راجعة إلى التداعيات الاجتماعية، التي أثارت الشارع على الأنظمة السياسية، والتي يراها أبو اليقظان بأنها المسؤولة عن تعاسته والمشاكل التي يتخبط فيها، فتغيير الأنظمة هو الحل الأنسب للخروج من هذه الأزمة في رأيه.

خامسا- الجزائر إبان الأزمة الاقتصادية العالمية:

إن ظرفية الأزمة الاقتصادية التي مسّت جميع الأمم، لم تكن الجزائر بعيدة عنها، وقد تحدث أبو اليقظان عن تأثير الجزائر بهذه الأزمة في قوله: "... إن الشغل الشاغل للفكر العام بالقطر الجزائري هو اشتداد الأزمة الاقتصادية في طول البلاد وعرضها"³⁸، وخلال حديثه عن الأزمة الاقتصادية العالمية؛ وصف أبو اليقظان قطاع الفلاحة في الجزائر، **مصنفا الفلاح المنتج** بهذا القطر في صنفين:

- العنصر الأهلي الذي يشتغل بالحبوب والزياتين.
- العنصر الأوربي الذي ينتج الحبوب والخمور.

وبين **طبيعة المبادلات التجارية** الواقعة بين الجزائر وخارجها من خلال ذلك التصنيف قائلا: "...أما الخمور فهي المادة الكبرى من محصولات الجزائر التي [ستضر]³⁹ فرانسا دون الجزائر محصولها... ولكن لما حرمت أمريكا هذه المادة ومنعتها منعا باتا في بلادها... كسدت هذه البضاعة في فرنسا كسادا مريعا فتدهورت أسعارها فكان لهذا أثره المحسوس في سائر الأسعار"⁴⁰، ويفهم من هذا أن المنتج الجزائري من الكروم المحولة إلى خمور كان يصدر لفرنسا وهي بدورها تقوم بتسويقه إلى أمريكا؛ وبالتالي فإن الضرر سيقع على فرنسا لا على الجزائر.

أما منتج القمح، فيبين أن فرنسا تستورد هذا المنتج من بلدان أخرى غير الجزائر؛ وهو ما جاء في قوله: "إن فرنسا قد اعتادت في جلب ما يكفيها من القمح لأنها تستورده غالبا من الخارج... إذ لا اعتماد لها على صابة الجزائر... فجاءت صابة السنة بها أكثر من اللازم في حين أن فرنسا قد سبق أنها استوردت من الخارج ما يكفي وبذلك خفت كفة الطلب من القمح ورجحت كفة العرض فوقع الكساد والتدهور في الأسعار والأسعار سلسلة مرتبطة الحلقات يجذب بعضها بعضا ارتفاعا وهبوطا"، وهذا يبين الاستقلال الاقتصادي لحكومة الجزائر الفرنسية عن الدولة الأم بعد الاستقلال المالي سنة 1900م.

وما يؤكد هذا الاستقلال- الاقتصادي- ما لجأت إليه الحكومة الجزائرية من حلول لتفادي الأزمة في منتج القمح ولإنعاش الاقتصاد الجزائري؛ فقد لجأت الحكومة لإرجاع القمح المجلوبة من الخارج، في قوله: "وعلى مقتضى هذا فإن حكومة الجزائر فكرت بالافتداء بحكومة باريس في هذا الشأن... أما كمية القمح الذي يجب إرجاعه إلى الخارج فهي تتراوح ما بين 50 ألف طن إلى 60، وبهذا التخفيف من أكداس القمح يمكن أن يخلو الجو قليلا لقمح الجزائر فيفتح أمامه باب الرواج لتقارب كفتي العرض والطلب وتتحرك بذلك نوعا دواليب التجارة العاطلة الآن"⁴¹.

كما بين **استغلال أصحاب المطاحن** للفلاح من جهة، وللمستهلك من جهة أخرى، الذين كانوا يشترون القمح بسعر منخفض، في حين يبيعونه بعد طحنه بأسعار مرتفعة، قائلا: "إن أرباب المستودعات الكبرى للسميد من أصحاب الرحوات... قد احتكروا أسعار السميد وأصروا على إبقائها دائما في درجة متقاربة منذ كان القمح في أوج الغلاء إلى أن كان في حضيض الرخص".

وقد توقع استمرار الأزمة بزيادة الإنتاج ووفرتة قائلا: "ولكن الذي يهدد بقاء الحالة الاقتصادية ببقاء أزمتها على ما هي عليه أو بزيادة التعقد هو الصابة المقبلة فإنها بإضافتها وهي على ما نراها عليه الآن إلى ما قبلها تزداد القموح المخزونة تكدسا وتراكما على حاجة المستهلكين"⁴².

وأوضح مظاهر هذه الأزمة لدى الفئات المنتجة، فقال: "...فكلما دخلت (الأزمة) بلدا أو غشيت مجمعا ومالت عن الحركة الاقتصادية فإنك لا تسمع إلا تنهدا و[زافيرا]⁴³ فالفلاح يشكو من تكدس محصولاته والتاجر يئن من كساد تجارته ووقوف دولابها والصانع يتأفف من بوار صناعته والأجير يتذمر من تفاهة أجره"⁴⁴، ووصف بدايات الأزمة التي كانت عكس ما توقعه المنتجون، ووفرة في الإنتاج الذي قابله عسر لديهم: "ومع ذلك فالسنة الماضية (1929) كانت بحمد الله من السنوات الخصبة العامرة التي حسب الاقتصاديون لها حسابها و حدد التجار آجال الدفع للمستهلكين من العربان إلى آجالها فخرجت خلاف ما كانوا يحتسبون؛ تكدست للعربان محصولاتهم لعدم رواجها فعجزوا عن دفع ما تخلد بضمهم من الديون فدهشت آمال التجار شعاعا وبقيت الديون التي عليهم للمصرف وأرباب المستودعات الكبرى متضخمة على غير ما حبوه فضاقت بذلك النفوس وبلغت القلوب الحناجر هذا ما عليه الحالة الآن والمستقبل بيد الله"⁴⁵.

وتحدّث أيضًا عن آثار الأزمة الاقتصادية على المجتمع الجزائري، مركزا على فئة هشة؛ وهي فئة طلبية العلم، وحمل انقطاعهم عن الدراسة للمجتمع، مستنكرا النزعة المادية التي طغت عليه إبان هذه الأزمة، قائلا: "...انقطاع التلامذة عن متابعة دراستهم والتحاقهم بالميدان التجاري وهم أحوج ما يكونون إلى التكوين والتربية والتعليم"⁴⁶. وسبب ذلك تفشي ظاهرة البطالة، مما جعل الأولياء يعجزون عن إعالة أبنائهم؛ مما دفع بالأبناء إلى الانقطاع عن الدراسة ومساعدة أوليائهم، فالتحقوا بالميدان التجاري، وهم في أمس الحاجة إلى التربية والتعليم.

ولم يكتف بوصف الأزمة التي تعرضت لها الجزائر وأم العالم بل تعداه للنظر في حلول لهذه الأزمة الاقتصادية.

سادسا- الحلول المقترحة للأزمة الاقتصادية العالمية:

تحدث أبو اليقظان كذلك عن الحلول المقترحة للخروج من الأزمة، والتي قسمناها إلى قسمين، من خلال ما ورد في جرائده؛ فالقسم الأول منها: اقتراحات السياسة وأهل الاقتصاد، أما القسم الثاني فيتمثل في: اقتراحاته التي كانت من منظور الدين الإسلامي، بالتفصيل الآتي:

❖ وفق منظور السياسة وأهل الاقتصاد:

1- عقد مؤتمر موسكو: كان لانعقاد المؤتمر الشيوعي بموسكو في جويلية 1930، وتطرق رئيس الملتقى م. ميلونوف لاشتداد الأزمة الاقتصادية العالمية وامتداداتها؛ حيث نقصت الحركة التجارية، كل ذلك انعكس سلبا عن الاقتصاد العالمي فارتفعت البطالة العالمية؛ إذ تزايدت بثلاثة ملايين (من 17 مليون إلى 20 مليون)، وتحدث أبو اليقظان عن انعكاسات ذلك في كل من أوروبا والو.م.أ قائلا: "وفي السنين الأخيرة وقعت مخالفات تجارية بين الدول الأوروبية وحتى بين فرنسا و ألمانيا، وأن احتجاج الدول ضد الولايات المتحدة لأنها رفعت أسعار الحمل..."⁴⁷ بل وتحدّث هذا الاجتماع عن كيفية تصدي الدول الأوروبية لهذه الأزمة عن طريق فرض الجمركة وتوحيدها مع الدول المجاورة لحماية اقتصادياتها؛ وهي الممهّدة لإنشاء كتل اقتصادي الذي سيعرف في ما بعد الحرب العالمية الثانية، قائلا: "... وأن مجهودات هائلة مبذولة في بريطانيا العظمى لإحاطة هذه بسياج من ديوانات كثيرة، وأن الحكومة الفرنسية تسعى ليتم هذا النوع من السياج بين الدول الأوروبية، وأن الفكرة التي ترمي إلى توطيد العلاقات الودادية بين جميع الدول الأوروبية واتحادها مع

بعضها البعض بعضا قد بدأت تتحقق بتوحيد الديوانات... وقال أن العلائق بين الولايات المتحدة وإنكلترا غير حسنة...⁴⁸، وجاء هذا الاجتماع مستشرفا التوتر الحاصل وتنبأ بحدوث حربا عالمية ثانية؛ تكون أشد من الأولى، قائلا: "... ونظريات هاتين الدولتين تزداد اختلافا ومصالحهما تزداد تصادما وأن حربا طاحنة ستأتي وتكون أعظم من السابقة"⁴⁹، وأورد توجه موسكو الشيوعية إلى آسيا (الهند، الصين) لإقامة تكتلات وتقارب اقتصادي في قوله: "إنه يتأكد تأسيس حزب شيوعي في الهند لإدارة الحركة الاقتصادية وتنميتها. وأما في الصين فإن الفكرة السوفياتية قد تمكنت فيها كما نبغي"⁵⁰، ثم ختم خطابه بقوله: "إن اشتداد الأزمة الاقتصادية العالمية تفتح للعملة أبواب المستقبل العظيمة فيلزم لهم انتهاز هذه الفرصة لتكون إدارة البلاد على يدهم وتكون الحكومات عملية"⁵¹.

2- التقليل من العرض: وللوصول إلى عرض قليل في السوق المتشعبة لجأت عديد الحكومات إلى عدة طرق أهمها:

أ- **إتلاف السلع الزائدة عن حاجة السوق:** أشار أبو اليقظان إلى أن الاقتصاديين اقترحوا للتقليل من العرض إعدام الزائد من المحصول "...ولهذا فقد اقترح بعض الاقتصاديين لملاقاة الخطر إعدام ذلك الزائد من المحصول... حتى تتوازن كفتا العرض والطلب"⁵²؛ أي إتلاف الزائد عن حاجة السوق حفاظا على السعر، والزيادة في العرض سلاح استغلّه المستهلكون لتخفيض سعر أي سلعة.

ب- **إرجاع التجار للسلع المستوردة:** وللتقليل من العرض لجأت بعض الحكومات لإرجاع التجار للسلع المقتناة، وهو الحل التي اقتادت إليه حكومة الجزائر بباريس، مع إرجاع الحكومة لما تقاضته من رسوم على هذه السلع، وحددت هذه العملية بمدة زمنية: "وكان مما قررت فرانساً لملاقاة الخطر وحل هذه الأزمة وجوب إرجاع التجار لما استجلبوه من الخارج من الحبوب وإرجاع الحكومة إليهم ما تقاضته منهم بواسطة الجمارك... وقد أعطتهم لإتمام هذه العملية أجل ثلاثة أشهر تنتهي في آخر جويلية ويقدر ما ترجعه إليهم نحو 117 مليون فرانك"⁵³، وهذا لا يعد خسارة للحكومة بل ستنتعش وتتحرك دواليب التجارة.

ج- **تنسيق التعاون الاقتصادي الدولي المشترك لتحديد حجم الإنتاج العالمي (مؤتمر القمح العالمي):** فأسباب تفريج الأزمة -على حدّ قوله- إذا موزعة على جميع الحكومات: "... وقد رأى بعض الباحثين في تفريج الحالة وكشف هذه الغمة بناء على ارتباط العالم بعضه ببعض اقتصاديا وسياسيا وبناء على ارتباط الدول على الخصوص بالاتفاقات والمعاهدات فأسباب تفريج الأزمة إذا موزعة على جميع الحكومات ذات الشأن، ومتوقفة على حسن تفاهمها في ذلك بسعي كل حكومة من جهتها لتسهيل أسباب التفريج... وهذا هو رأي سعادة وزير التجارة الفرنسي فقد صرح في مجلس جمعية الأمم في 17 سبتمبر بقوله: "إن الدواء الوحيد لتفريج الأزمة يوجد في الاتفاقات والمفاهيم الاقتصادية بين الدول"⁵⁴.

ومما قرره مؤتمر القمح العالمي المنعقد شهر مارس 1930 ما يلي:

أولا - تحديد المحصول العالمي للقمح.

ثانيا- إنشاء بنك دولي لتسليف منتجي القمح.

ثالثا- مناقشة الأزمة التي يعانيتها القمح في العالم والعمل على انفراجها عن طريق التفاهم والاتفاق بين الدول التي تنتجها وهي ثمان وأربعين دولة⁵⁵.

لكن يبقى السؤال المطروح: هل تحديد السلعة بالوسائل غير الشرعية (إتلافها، إحراقها...)، سبيل لتفادي الأزمة؟، والحل ما أشار إليه أبو اليقظان من منظور إسلامي.

❖ اقتراحات أبو اليقظان لتفريج الأزمة وتفادي وقوعها: في الزكاة التي تنظم وتوازن بين العرض والطلب وتضمن حركية الاقتصاد.

1- تدخل الحكومة في حل الأزمة: اقترح أبو اليقظان كحل للأزمة ضرورة تدخل الحكومة لتفادي احتكار طحن القمح: " ويتراءى لنا أنه لو وضعت الحكومة تعريفة لأسعار السميد مناسبة لأسعار القمح وضربت على أيدي المحتكرين لتوفر للمستهلك من سعر السميد مبلغ مناسب قد يعش به وبمثله روح التجارة فتتابع دواليبها حركة ونشاطاً⁵⁶، يتبين لنا في ظل الأزمة تكالب المحتكرين، الذي يحتكر الصناعة التحويلية فيحولون القمح إلى سميد، فهم يشرونه بأثمان بخسة مستغلين تكدس سلعة القمح ويبيعون السميد بأسعار مرتفعة"، واقترحه هذا يكمن في جعل أسعار القمح مناسبة لقيمة سعر القمح؛ إذن تدخل الحكومة ضروري في حال الأزمات لضمان عدم استغلال المواطن من جهة، ولضمان استمرارية الديناميكية الاقتصادية، حتى تضمن للمواطن استمرارية العيش وللتاجر حركية الاقتصاد من جهة أخرى.

2- نصيحته للتجار من جشع أصحاب البنوك أثناء الأزمة: في الأزمة تتعرض الكثير من العناصر إلى الإفلاس وخاصة المنتجين منهم والتجار، لذلك نصح أبو اليقظان التجار لتفادي استغلال البنوك؛ التي تود إغراقهم بالديون وتحقيق أقصى ربح ممكن قائلًا: "ومن هنا ننصح التجار ولاسيما التجار بالفضل أن يضيقوا قدر الإمكان من دائرة تجارتهم وأن لا يتوسعوا فيها اعتماداً على الصابة فإن التوسع فيها وإرصاد رأس مال عليها والحال كما رأينا يفضي بهم لا محالة إلى عسر فاحش بعيد القعر إذا النتيجة تكون بلا شك تكدس البضائع وتراكمها في الدكان وتساقط السندات كأوراق الخريف بتتابع آجالها ومن أين للتاجر والحالة تلك أن يسدد ديونه بأرخص ثمن؟ أو يحمل أثقالاً من الربا على أثقاله وعلى كل الإفلاس له بالباب..." ويستطرد في نصحه للتاجر، وتحذيره من كثرة المصارف -التي استغلت الأزمة - والحيلة المبيتة لجلب أمواله وتوريته في سلع قليلة الطلب عليها؛ مما تؤدي به إلى الإفلاس فقال مخاطباً التاجر: "... ولا يغرنك أيها التاجر فتح المصارف للقروض في المدة الأخيرة في وجه التجار فإن في ذلك حيلة غريبة من أرباب المستودعات الكبرى وأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة إذ القصد على ما يلوح لنا هو [جذب] أكثر ما يمكن من الأموال من خزائن التجار وتوريثهم بأكداس من المصنوعات التي لا يرغب فيها أصناف المستهلكين؛ حيث لا قدرة لهم على اقتنائها لقلّة ما باليد، وأي فائدة من تكديس البضائع وشحن الدكاكين بها إذا لم يكن لها طلب غير تنقيل الذمة بالديون وتخفيف الحمل عن عاتق أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة؟ وكما يجب على التاجر أن لا يتوسع في تجارته وأن يضيق في دائرتها هذه الساعة ما دامت الأزمة هي هي فإنه ينبغي له أيضاً أن لا يتوسع في بيوع الآجال ..."⁵⁸

3- الرجوع لتعاليم الشريعة الإسلامية (فرض الزكاة): كان اقتراح أبي اليقظان إسلامياً ألا وهو فرض الزكاة - الركن الثالث- ومنحها لمستحقيها حتى تتوازن كفتي العرض والطلب. وجاء ذلك في قوله: "...ولو أن هؤلاء الأساطين يعيرون إليّ أذنهم دقيقة واحدة لقلت لهم بكل تواضع: إن تفريج الأزمة يا سادة في العمل بمبدأ الزكاة في الإسلام، فهذه المليارات المكنوزة من النقود وملايين الأطنان المدخرة من القمح من جهة، وهذه العشرون مليوناً من العاطلين أو ستون مليوناً منهم ومن عائلاتهم من جهة أخرى لو انفقت من تلك أقساط زكاتها المفروضة بين هؤلاء لانفجرت الأزمة بطبيعة الحال؛ فانفراج الأزمة في تقريب المسافة بين هؤلاء وهؤلاء، واشتداد الأزمة في انفراج المسافة. فما دام المفكرون لم يدخلوا لمعالجة الحالة من هذا الباب وما داموا يحصرون أبحاثهم في تجديد الإنتاج وإتلاف ما زاد على الحد فإنهم يعملون على توسيع الخرق وتعميم الداء فهل هم يعون ويصغون؟"⁵⁹

كما اقترح منع الخمر التي كانت سببا في الأزمة عندما توقف تصديرها للو.م.أ، " ... ومنع الخمر التي توقف تصديرها للو.م.أ سببا في كساد هذه السلع"⁶⁰.

لكن لم يشر أبو اليقظان في جرائده أثناء تحدّثه عن حلول للأزمة، إلى حل مهم؛ يكمن في تحريم الربا- أو ما يسمّيها أصحاب البنوك "بالفائدة" - الذي تسبب في هذه الأزمة، فالشريعة الإسلامية عملت على ضبط المعاملات بين الأفراد والمؤسسات مما يعود بالنفع عليهم جميعا، وحرّمت كل التصرفات التي قد تمس العدالة الاجتماعية أو حقوق الأفراد سواء في الشدة أو في الرخاء حماية للمجتمع من كل صور الفساد في شتى المجالات فموقف الإسلام واضح من الربا "الفائدة"؛ فهو فيه محرّم لعدة أسباب أخلاقية واجتماعية واقتصادية؛ فمن الأسباب الأخلاقية، أنه يعمل على استغلال حاجة أخيه الفقير المحتاج فيفرض - المرابي- عليه ما يشاء من فوائد باهضة دون شفقة أو رحمة. كما أنه يأخذ هذه الأموال "الفائدة" دون بذل جهده؛ مما ينجم عن ذلك وجود طبقة خاملة في المجتمع تنتظر الربح مع كسلها وخمولها، الأمر الذي يؤثر سلبا على النشاط المجتمعي فيُحرم من كفاءات ومهارات. كما أن هذه الأموال "الربوية" تذهب في الملذات المحرّمة والشهوات.

أما الأسباب الاجتماعية التي أدت إلى تحريمه (الربا)؛ فإنه يعمل على استغلال الآخرين؛ كما أنه يقضي على أوامر المجتمع من تراحم وتعاون مما يزرع الأحقاد في نفوس المجتمع الواحد⁶¹. أما الأسباب الاقتصادية فإن أغلب القروض الربوية موجهة للاستثمار الذي لا يحتاج إليه المجتمع من ملاهي وأفلام خليعة مما يضر بالاقتصاد الحقيقي الذي يحتاج إليه بقاء الإنسان وتحسين معيشته كالزراعة والصناعة والتجارة، كما أن أصحاب رؤوس الأموال تدفعهم الفائدة المضمونة إلى الإقراض بدل الاستثمار؛ لأن الربح مضمون، كما ينجر عن التعامل الربوي انتشار البطالة والفقر والحرمان⁶².

خاتمة:

من خلال قيامنا بهذه الدراسة الموسومة بـ "الأزمة الاقتصادية العالمية في الصحافة اليقظانية (1929-1933)" توصلنا للنتائج الآتية:

- رغم قلة تعداد صفحات جرائده (المغرب، النور، مزاب) التي أشرنا إليها في هذه الدراسة؛ وهي أربع صفحات فقط، إلا أن رسالتها وصلت في اهتمامها باللسان العربي التي كتبت به-رغم الخناق الذي يتعرض له من قبل سلطة الاحتلال- لتوعية العربي بصفة عامة والجزائري بصفة خاصة بالقضايا التي تدور في محيطه الإقليمي والدولي .
- اهتمام الصحافة الجزائرية بالقضايا الاقتصادية العالمية، منذ ثلاثينات القرن الماضي مما يبين انفتاح الفكر الجزائري على محيطه رغم الاحتلال الفرنسي القائم على سياسة التضييق وتكميم أفواه الإعلام المكتوب وقتئذ.
- تتبّع أبي اليقظان مراحل الأزمة، والتطلع لكل جديد فيها، من مؤتمرات ونقاشات، يبين وعي واستقلالية الصحفي الجزائري؛ المتصل بغيره من حيث جلب المعلومة وتوثيقها والمستقل في تحليله لها.
- بيّن أبو اليقظان وضعية الجزائر - المحتلة آنذاك- خلال هذه الأزمة، وكيف تأثر بها المجتمع الجزائري بشتى فئاته:

- الفلاح من تكسب إنتاجه؛ وانخفاض سعر سلعته.

- التاجر من إفلاسه بيوار سلعته، وكثرة ديونه.

- والصانع (أصحاب المطاحن) من جشعه واستغلاله لإخوانه؛ بشراء القمح بثمن زهيد، والإبقاء على سعر السميد مرتفعا، مما جعل أبو اليقظان يناشد حكومة الجزائر بالتدخل؛ بتحديد سعر السميد - الغذاء الأساسي للجزائريين- لرفع الغبن عن الفلاح من جهة، ولتحريك دواليب الاقتصاد من جهة أخرى.

الأزمة الاقتصادية العالمية في الصحافة اليقظانية (1929-1933)

- تحدث الرجل عن مغادرة طلبة العلم لقاءات الدراسة، جراء هذه الأزمة، حتى يساعدوا ذويهم في محتهم هذه (بطالة، فقر، حرمان)، وهذا ما استنكره، ورأى أن طلبة العلم مكانهم في مدارس التكوين التربية وليس الأسواق؛ لأن هذا الحرمان التعليمي سيؤثر سلبا على المجتمع الجزائري (الجهل، التخلف، ...).
- القراءة التحليلية لأبي اليقظان بينت مدى استشرافه للمستقبل العالم في ظل الأزمة، وهو ما نجده في تحدّثه عن:
 - الحرب العالمية الثانية المتوقعة؛ للتوتر الحاصل في العلاقات الدولية والتي سرّعت من وقوعها الأزمة الاقتصادية العالمية (1929).
 - توجه موسكو أيديولوجيا إلى آسيا ودول أوربا الشرقية، كتمهيد لإقامة كتكتل سيقسم العالم إلى قسمين أثناء الحرب الباردة (1945-1989).
 - إرهاصات الاتحاد الأوربي الذي سيكون عقب الحرب العالمية الثانية، والذي بدأ جراء هذه الأزمة بتوحيد الرسوم الجمركية بين الدول المتجاورة لحماية اقتصادهم.
- الطرح الموضوعي للصحفي الجزائري؛ مبينا وجهة نظر الآخرين، ووجهة نظره كمتتبع لهذه القضية الاقتصادية وهو ما نجده في اقتراحاته لحل الأزمة الاقتصادية؛ في الرجوع لتعاليم الدين الإسلامي؛ بفرض الزكاة، لتفادي إتلاف الإنتاج الزائد عن حاجة السوق من جهة، وللقضاء على الفقر والحرمان التي تعاني منه الفئة المعوزة من جهة ثانية، وحتى يتم تحريك دولاب الاقتصاد؛ والوصول إلى سعر يضمن استمرارية الإنتاج.

قائمة المصادر والمراجع:

- المصادر: الجرائد اليقظانية والمعتمدة في البحث ثلاث -بمختلف أعدادها- وهي:
- 1- المغرب، ع1، 1930/05/26.
 - 2- ——— ع2، 1930/06/03.
 - 3- ——— ع15، 8 جويلية 1930.
 - 4- ميزاب، ع1، 1930/01/25.
 - 5- النور، ع4، 6 أكتوبر 1931م
- المراجع:
- 6- حسن سري، الاقتصاد الإسلامي (مبادئ وخصائص وأهداف)، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، ط1، 1998.
 - 7- زبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر، ج 6، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط 2.
 - 8- شوقي عطاء الله الجمل وعبد الله عبد الرازق، أوربا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ط1، 2000.
 - 9- عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، دار الوعي للطباعة والنشر، الجزائر، ط 2، 2017.
 - 10- عبد المالك مرتاض، أدب المقاومة الوطنية في الجزائر (1830-1962)، ج2، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ط1، 2009.
 - 11- محمد لخضر بن حسين، الأزمات الاقتصادية فعلها ووظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية، تر: احمين شفير، المعهد الوطني للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر، 1995.
 - 12- محمد ناصر، أبو اليقظان وجهاد الكلمة، منشورات ألفا- قصر المعارض، الجزائر، ط 2، 2006.
 - 13- مجموعة باحثين، "أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي"، المؤتمر الدولي الرابع "اتجاهات اقتصادية عالمية" بعنوان: الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، دت، كلية العلوم الإدارية.
 - 14- مراحي البحري، تأثير الأزمات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية (1980-2015)، مذكرة ماستر أكاديمي في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي.
 - 15- ابن منظور، لسان العرب، مج1، دار المعارف، مصر، 2008.
 - 16- معجم المعاني متاح على موقع www.almaany.com.
 - 17- حسن شحاتة، الأبعاد الأخلاقية للأزمة المالية، متاحة على موقع <http://www.darelmashora.com/Search>، تاريخ الزيارة 2020/05/20.
 - 18- الموسوعة الصحفية، أعلام الصحافة في الوطن العربي، مج1، ج6، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، دت.

19- Chareles GIDE: "QUE FAUT-IL ENTENDRE PAR LE COUTDE LA GUERRE?",
REVUE d'économie politique, N⁰ 01, 45^e ANNEE ,Janvier-Février 1931.

- 1 محمد ناصر، أبو اليقظان وجهاد الكلمة، منشورات ألفا- قصر المعارض، الجزائر، ط 2، 2006، ص 179.
- * يلقب بأبي اليقظان نسبة إلى الإمام الرستمي الخامس "أبو اليقظان بن أفلق بن عبد الرحمان بن رستم.
- 2 عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، دار الوعي للطباعة والنشر، الجزائر، ط2، 2017، ص 472.
- 3 وجدنا تضارب في التواريخ الموجودة في الموسوعة الصحفية؛ حيث تذكر أنه التحق بالزيتونة 1913، ووجدت هذا الخلل في جميع الأحداث المذكورة فيها، غير أن تلميذه محمد ناصر أقرب للصحة بجكم اطلاعه على تراثه المخطوط وهو ما تم إدراجه في متن البحث... ينظر: الموسوعة الصحفية، أعلام الصحافة في الوطن العربي، مج 1، ج 6، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، دتا، ص ص 80-81. محمد ناصر، أبو اليقظان وجهاد الكلمة، المرجع السابق، ص 13.
- 4 عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، المرجع السابق، ص 472.
- 5 جريدة ميزاب: من الجرائد اليقظانية، صدر العدد الأول، يوم الجمعة 23 شعبان 1348 والموافق 25 جانفي 1930م، والتي حاول إبراهيم أبو اليقظان جعلها أسبوعية، لكنه كان الأول والآخر؛ فصدرتها السلطة الفرنسية، وحلت محلها في السنة نفسها جريدة المغرب، والتي جاء في مبحثها السابع ما يلي: "دراسة أحوال الاقتصاد الفلاحية منها والصناعية والتجارية وتحليل الأسباب المهلكة والوسائل المنتجة حتى يتوقى صاحبها الأولى ويقتني الثانية " ميزاب، ع 1، 1930/01/25. ص 1. وينظر كذلك: عبد المالك مرتاض، أدب المقاومة الوطنية في الجزائر (1830-1962)، ج 2، ط 1، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009، ص ص 215-216.
- 6 جريدة المغرب: هي غير جريدة المغرب التي كانت تصدرها مطبعة فونتانا الجزائر، في مطلع القرن العشرين، بل هي جريدة عربية أسبوعية، صدر أول عدد لها في 1930/05/26، وهو ما أخطأ فيه كلا من الأستاذ عبد المالك مرتاض، الذي ذكر أنه في 1929/05/29، وهو غير صحيح؛ لأن كانت بعد جريدة مزاب (1930/01/25)، في حين أورد زبير سيف الإسلام أن أول عدد كان في يونيو (جوان) 1930، أسسها أبو اليقظان رفقة مساعديه عدّون سعيد وعموت عيسى، هذا الأخير الذي نُصب رئيس تحريرها، لأن أبا اليقظان تهرّب من ملاحقة الاحتلال لصحفه، صدر منها ثمان وثلاثين عددا (32 عدد الأولى طبعت بالمطبعة الإرشادية التابعة لأصحاب جريدة البلاغ، أما الأعداد الأخيرة طبعت بعد إنشاء - في فيفري 1931 - المطبعة العربية لصاحب الجريدة أبو اليقظان)، اهتمت الجريدة بعدد القضايا خاصة الاقتصادية؛ بحكم الظرفية التي صدرت فيها، ونجد هذا في افتتاحية العدد الأول "الأزمة الاقتصادية الخائفة"، وفي جل إعدادها، عطّلتها سلطة الاحتلال في 09 مارس 1931. ينظر: محمد ناصر، المرجع السابق، ص ص 177-178، وكذلك عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص 216. زبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر، ج 6، ط 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 76.
- 7 جريدة النور: أسبوعية عربية صدر أول عدد لها في 1931/09/15، بعد توقيف جريدة المغرب، اهتمت بتنوير المجتمع الجزائري، فهي "تعنى بالأخلاق الفاضلة ودعوتها الحارة إلى العلم ومقاومة الجهل ومقاوتها لكل مظاهر الخذلان والتفرقة، واهتمت باللغة العربية كما تابعت نشاط الحركة الإصلاحية الجزائرية"، عطّلت هذه الجريدة بعد أن صدر منها 78 عددا، في 1933/05/30؛ وليس كما أورده الأستاذ مرتاض - سهواً - أنها عطّلت في 1933/05/03؛ لأن هذا التاريخ يعني 76 عددا فقط. ينظر: محمد ناصر، المرجع السابق، ص 195، وزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر، ج 6، ص 77. وعبد المالك مرتاض، أدب المقاومة الوطنية في الجزائر (1830-1962)، ج 2، المرجع السابق، ص 217.
- 8 الأزمة لغة: مشتقة من الأزم: شدة العض بالفم كله، وقيل هو أن يعضه ثم يكرر عليه ولا يرسله، وأزم عليه أزمأ وأزوما فهو أزم وأزمت يد الرجل أزمها أزمأ وهي أشد العض ويطلق على السنة الأزمة؛ لما فيها من شدة وقحط وجذب وضيق. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، حرف الألف، مج 1، دار المعارف، مصر، 2008، ص 101. وينظر كذلك: معجم المعاني متاح على موقع www.almaany.com تاريخ الزيارة 2020/05/11 الساعة 15:30.

اصطلاحاً: هو الانخفاض الكبير المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول المالية؛ مما يحدث اضطراباً على التوازن الاقتصادي، ينشأ من اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، مما يسبب الغلاء والإفلاس، مما يؤدي إلى الركود الاقتصادي؛ أي انخفاض في الإنتاج وقلة في الاستثمار وزيادة هائلة في البطالة. ينظر: حمزة حسين الفعر الشريف، الأزمة الاقتصادية العالمية، ص3.

⁹ مجموعة باحثين، "أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي"، المؤتمر الدولي الرابع "اتجاهات اقتصادية عالمية" بعنوان: الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، دتأ، كلية العلوم الإدارية، ص7.

¹⁰ نفسه.

¹¹ محمد لخضر بن حسين، الأزمات الاقتصادية فعلها ووظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية، تر: احمين شفير، المعهد الوطني للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر، 1995، ص74.

¹² مراحي البحري، تأثير الأزمات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية (1980-2015)، مذكرة ماستر اكايمي في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، ص15.

¹³ النور، ع4. الصادرة يوم الثلاثاء 23 جمادي الأولى 1350هـ/06 أكتوبر 1931م، ص1.

¹⁴ النور، ع4، نفسه.

¹⁵ النور، ع4، نفسه.

¹⁶ شوقي عطاء الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق، أوربا من النهضة حتى الحرب الباردة، ط1، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2000، ص234.

¹⁷ أنفقت فرنسا خلال الحرب ما مجموعه 131 مليار فرنك ذهبي

Chareles GIDE: "QUE FAUT-IL ENTENDRE PAR LE COUTDE LA GUERRE?", **REVUE** d'économie politique, N^o 01, 45^e ANNEE, Janvier-Février 1931, p64

¹⁸ كانت معاهدة الصلح 1919/01/12، المنعقدة بقصر فرساي(1919/06/28)، قراراتها مخزية لألمانيا؛ باعتبارها المسؤولة عن الحرب (حددت أراضيها، قسمت مستعمراتها، نزع سلاحها وحدد جيشها، غرامات وتعويضات مالية) مما جعلها تنتفض لرد الاعتبار لهذه المهانة، ولم تنصف هذه المعاهدة إيطاليا؛ التي لم تستفد من انتصارها، وأجحفها قرارات هذا المؤتمر، عكس الو.م.أ وكلا من فرنسا وبريطانيا. ينظر: نفسه، صص240-249.

¹⁹ منطق القوة بقي سائداً، رغم وجود عصبة الأمم، وهو ما سيؤدي إلى حرب عالمية ثانية سرّعت من قيامها الأزمة الاقتصادية العالمية. ينظر: نفسه، صص242-243.

²⁰ مراحي البحري، المرجع السابق، ص13.

²¹ مجموعة باحثين، "أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي"، المرجع السابق، ص7

²² مجموعة باحثين، "أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي"، المرجع نفسه، صص17-18

²³ المغرب، "الأزمة الاقتصادية"، ع1، 1930/05/26. ص1.

²⁴ المغرب، "الأزمة الاقتصادية"، ع2، 1930/06/03. ص1. فبعدما كانت تصدر كل خميس تغيرت فأصبحت تصدر كل ثلاثاء.

²⁵ المغرب، "الأزمة الاقتصادية"، ع2، نفسه.

²⁶ مجموعة باحثين، "أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي"، المرجع السابق، ص19.

²⁷ مجموعة باحثين، "أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي"، المرجع نفسه، ص13.

²⁸ المغرب، "الأزمة الاقتصادية"، ع1، 1930/05/26. ص1.

²⁹ المغرب، "الأزمة الاقتصادية"، ع1، المصدر نفسه.

³⁰ المغرب، "الأزمة الاقتصادية"، ع1، المصدر نفسه.

³¹ المغرب، "الأزمة الاقتصادية"، ع1، المصدر نفسه.

³² المغرب، "الأزمة الاقتصادية"، ع1، المصدر نفسه.

³³ غير أن التطور الحاصل في المدينة يسّر حياة الفرد في الماديات وسهّل معيشتة، لإيصاله إلى مستوى عال.

³⁴ النور، ع4. الصادرة يوم الثلاثاء 23 جمادي الأولى 1350هـ/06 أكتوبر 1931م، ص1.

- 35 النور، ع 4. المصدر نفسه.
- 36 حسن شحاتة، الأبعاد الأخلاقية للأزمة المالية، متاحة على موقع <http://www.darelmashora.com/Search>. تاريخ الزيارة 2020/05/20 الساعة 17:00.
- 37 محمد لخضر بن حسين، الأزمات الاقتصادية، ص74.
- 38 جريدة ميزاب، ع1، 1930/01/25، ص1.
- 39 وجدت في المصدر "سنذر"، وقد يكون خطأ مطبعياً ورد في الجريدة؛ لعدم استقامة المعنى. ينظر: جريدة ميزاب، ع1، المصدر نفسه.
- 40 ميزاب، ع1، 1930/01/25. ص2.
- 41 المغرب، "الأزمة الاقتصادية"، ع 2، 1930/06/03. ص1.
- 42 المغرب، "الأزمة الاقتصادية"، ع2، المصدر نفسه.
- 43 وجدت في الأصل "زافيرا".
- 44 ميزاب، "الأحوال الداخلية"، ع1، 1930/01/25، ص1.
- 45 جريدة ميزاب، ع1، المصدر نفسه.
- 46 محمد ناصر، أبو اليقظان وجهاد الكلمة، المرجع السابق، ص 146.
- 47 المغرب، "اشتداد الأزمة الاقتصادية العالمية"، ع8، 18 صفر 1349هـ/15 جويلية 1930، ص2.
- 48 المغرب، "الأزمة الاقتصادية العالمية"، ع8، المصدر نفسه.
- 49 المغرب، "الأزمة الاقتصادية العالمية"، ع8، المصدر نفسه.
- 50 المغرب، "الأزمة الاقتصادية العالمية"، ع8، المصدر نفسه.
- 51 المغرب، "الأزمة الاقتصادية العالمية"، ع8، المصدر نفسه.
- 52 المغرب، "الأزمة الاقتصادية"، ع1، 1930/05/26، ص1.
- 53 المغرب، "الأزمة الاقتصادية"، ع 2، 1930/06/03، ص1. فبعدما كانت تصدر كل خميس تغيرت فأصبحت تصدر كل ثلاثاء.
- 54 النور، "تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على النفسية العامة"، ع 4، الصادرة يوم الثلاثاء 23 جمادى الأولى 1350هـ/06 أكتوبر 1931م، ص1.
- 55 النور، "تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على النفسية العامة"، ع 4، المصدر نفسه.
- 56 ميزاب، "الأحوال الداخلية"، ع1، 1930/01/25، ص2.
- 57 موجودة في الأصل جبد. ينظر: ميزاب، "الأحوال الداخلية"، ع1، المصدر نفسه.
- 58 المغرب، "الأزمة الاقتصادية"، ع2، 1930/06/03، ص1.
- 59 النور، "تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على النفسية العامة"، ع 4، ص1.
- 60 المغرب، "الأزمة الاقتصادية"، ع2، المصدر السابق، ص1.
- 61 حسن سري، الاقتصاد الإسلامي (مبادئ وخصائص وأهداف)، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية -مصر-، ط1، 1998، صص160-165.
- 62 حسن سري، الاقتصاد الإسلامي (مبادئ وخصائص وأهداف)، المرجع نفسه.